

Distr.: General
29 September 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

الدورة العاشرة

جنيف، 10-12 تموز/يوليه 2023

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية عن دورته العاشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 10 إلى 12 تموز/يوليه 2023



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3	مقدمة	
3	الموجز المقدم من الرئيس	أولاً -
3	الجلسة العامة الافتتاحية	ألف -
4	دور التجارة والخدمات في تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار دعماً لانتقال منصف إلى الطاقة المستدامة	باء -
11	الجلسة العامة الختامية	جيم -
11	المسائل التنظيمية	ثانياً -
11	انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
11	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
12	اعتماد تقرير الاجتماع	جيم -
13	الحضور	المرفق

مقدمة

أجرت الدورة العاشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، المعقودة في الفترة من 10 إلى 12 تموز/يوليه 2023 في جنيف، مناقشات ركزت على دور التجارة والخدمات في تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تعزيز الانتقال المنصف إلى الطاقة المستدامة.

أولاً- الموجز المقدم من الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- قالت الأمينة العامة للأمم المتحدة، في بيانها الافتتاحي، إن المجتمع الدولي يشهد تسارعاً لم يسبق له مثيل في التقدم التكنولوجي، ما يبشر بجل بعض أكثر التحديات إلحاحاً. وفي الوقت نفسه، يواجه العالم أزمة مناخية تلوح في الأفق، واتساع أوجه انعدام المساواة الاقتصادية، وتنامي ضائقة الديون، وتجزؤ التعاون الدولي، والفقر في الطاقة. وبسبب أزمة تكاليف المعيشة المتنامية والحرب في أوكرانيا، في عام 2022، يُنتظر، لأول مرة منذ عقود، أن يزداد عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الطاقة الحديثة، ومعظمهم في أقل البلدان نمواً. كما أن نحو 75 مليون شخص، وصلوا مؤخراً إلى الحصول على الكهرباء، هم من المحتمل أن يفقدوا القدرة على دفع تكلفتها، وربما عاد 100 مليون شخص إلى استخدام الكتلة الأحيائية التقليدية لأغراض الطهي. وعلى الصعيد العالمي، ظل أكثر من 2 مليار شخص، أي نحو واحد من كل أربعة أشخاص، فقراء طاقة. والعمل المطلوب هو ضمان عدم ترك أحد خلف الركب في مجال الانتقال إلى مستقبل طاقتي أكثر استدامة.

2- وللتجارة والخدمات دوران لا غنى عنهما في هذا الانتقال. فهما القناتان اللتان تتدفق عن طريقهما المعرفة والتكنولوجيا والابتكار عبر الحدود. وهذا التدفق ليس مجرد نقل، بل هو أيضاً تبادل وحوار وشراكة.

3- وينبغي أن تكون النظرة إلى دور التجارة والعلم والتكنولوجيا والابتكار جزءاً لا يتجزأ من إطار دولي ييسر نقل تكنولوجيات الطاقة المتجددة. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على إزالة الحواجز التجارية التي تعوق نشر التكنولوجيات والخدمات النظيفة. وفضلاً عن ذلك، فإن مشاركة البلدان المتقدمة مشاركة نشطة في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من شأنها أن تعزز الشراكات العالمية وتكفل للجميع حلاً مستداماً في مجال الطاقة يمكن للجميع الحصول عليها وبأسعار معقولة. وعلى سبيل المثال، تشكل الطاقة الشمسية حالياً أحد أرخص مصادر الطاقة المتاحة، ولكن فقط في حال توافر التكنولوجيات اللازمة والتمويل الأولي اللازم لإعداد وتركيب الألواح الشمسية، وهو ما يتسم بكثافة رأس المال.

4- ويلزم تطوّر قطاع الخدمات، وأن يكون مزوداً بالمهارات والمعارف اللازمة لدعم وتسريع الانتقال في مجال الطاقة. كما أن تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتحديث البنية التحتية للشبكات، وتنفيذ تدابير تحقيق كفاءة الطاقة هي جميعها تتطلب خدمات متخصصة. فعلى سبيل المثال، أدى تنفيذ وتشغيل الشبكات الذكية، التي تضم أجهزة استشعار رقمية وتُظم تشغيل آلي واتصالات أتاحتها "إنترنت الأشياء"، إلى التمكين من جمع البيانات في الوقت الفعلي عن الطلب على الطاقة، وبالتالي الحد من الهدر. ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة، فإن استخدام هذه التكنولوجيات يمكن أن يخفض الاستخدام الكلي للطاقة في المباني السكنية والتجارية بنسبة تصل إلى 10 في المائة بحلول عام 2040.

5- فضلاً عن ذلك، ففي الوقت الذي يجري فيه تبني التكنولوجيات الجديدة، ينبغي عدم إغفال أهمية شمول الجميع والانتقال العادل. وتشمل معالجة الأبعاد الاجتماعية لهذا التحول ضمان إعادة تأهيل العاملين في قطاعات الطاقة التقليدية وإدماجهم في الاقتصاد الأخضر الناشئ وحصول المجتمعات الضعيفة على الدعم الذي تحتاج إليه.

6- وأخيراً، يتعين تغطية النقص الهائل في الاستثمار، وخاصة في الجنوب العالمي. وقد قدر الأونكتاد أن البلدان النامية تواجه فجوة استثمارية قدرها 2 تريليون دولار سنوياً لتحقيق الانتقال في الطاقة، من أصل 4 تريليونات دولار هي مقدار فجوة التمويل السنوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومنذ الاتفاق في عام 2015 على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لم تشهد هذه الفجوة إلا مزيداً من الاتساع مع زيادة تجزؤ التعاون الدولي. بيد أن الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة ستؤدي ثمارها في شكل هواء أنظف، ومجتمعات أكثر صحة، واقتصاد عالمي أكثر مرونة. وسد الفجوة الاستثمارية هو مسألة عدالة وسلام واقتصاد جيد.

باء - دور التجارة والخدمات في تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار دعماً لانتقال منصف إلى الطاقة المستدامة

(البند 3 من جدول الأعمال)

7- عرض هذا الموضوع المدير بالنيابة لشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية التابعة للأونكتاد، وناقش الترابط بين التجارة والخدمات والانتقال في مجال الطاقة. فهذا الانتقال من شأنه أن يخفّض انبعاثات غازات الدفيئة، ويعزّز أمن الطاقة، عن طريق تنويع المصادر، ويخفّض تكاليف الطاقة، ويمكن أن يحفّز القيام بأنشطة اقتصادية جديدة. وأظهرت البيانات المستمدة من الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أن قطاع الطاقة المتجددة العالمي قد شهد نمواً بنسبة 70 في المائة في الوظائف في الفترة ما بين عامي 2012 و 2021. وأدت الخدمات دوراً حاسماً في تنفيذ مشاريع الانتقال في مجال الطاقة على أرض الواقع، بما في ذلك جملة مجالات أخرى من بينها الخدمات القانونية لاتفاقيات حيازة المواقع وشراء الطاقة، والخدمات المالية لتدبير التمويل، والخدمات الهندسية والإنشائية لتركيبة الشبكات، وخدمات الصيانة لتشغيل الشبكات. وبالإضافة إلى ذلك، تتسم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها حيوية لرقمنة قطاع الطاقة. وقد تواجه بعض البلدان النامية عقبات في الحصول على خدمات عالية الجودة وموثوقة وميسورة التكلفة لدعم انتقالها في مجال الطاقة. ويمكن أن تُعزى هذه العقبات إلى محدودية المعرفة والخبرة، فضلاً عن عدم كفاية العمالة الماهرة وإمكانية الحصول على التمويل. ويمكن للتجارة أن تقلل إلى أدنى حد من التحديات عن طريق تحسين إمكانية الحصول على خدمات جيدة وكذلك، في نهاية المطاف، تحسين القدرات المحلية في مجال الخدمات. ويمكن للتجارة أيضاً أن تكون وسيلة لنقل التكنولوجيا والمعرفة والمهارات، ولجذب الاستثمارات ولتحقيق فرص تصديرية جديدة - بما في ذلك على الصعيد الأقليمي - ولزيادة التعاون فيما بين البلدان في مواءمة سياساتها التجارية وسياساتها المتعلقة بالانتقال في مجال الطاقة. ويمكن تحقيق هذه المواءمة عن طريق إعادة النظر في محتويات اتفاقيات التجارة والاستثمار لمعرفة ما إذا كان يمكن تحديث أحكامها من أجل مساعدة نمو التجارة والاستثمار على الإسهام في تحقيق الانتقال في مجال الطاقة، والعكس صحيح.

عرض توليفي للمناقشات المجراة في الفترة من 10 إلى 12 تموز/يوليه 2023

8- لاحظ بعض أعضاء فريق المناقشة أن الخدمات بالغة الأهمية لشتى مراحل سلسلة قيمة الطاقة المتجددة، ابتداءً من التطوير في المراحل المبكرة إلى وقف تشغيل البنية التحتية. وقال عضو آخر في فريق المناقشة إن الخدمات مهمة لتصميم مبادرات الطاقة المتجددة وبنائها وصيانتها. وقال عضو آخر إن

نموذج عمل شركات التصنيع الموردة لقطاع الطاقة قد تطور على مر الوقت. وينظر مصنعو معدات الطاقة المتجددة إلى أنفسهم حالياً على أنهم مقدّمو خدمات لدورة الحياة الكاملة لمشاريع الطاقة المتجددة بسبب إضفاء الطابع الخدماتي على قطاع الطاقة المتجددة. فبعد بيع الألواح الشمسية، يجري أيضاً تقديم خدمات التركيب والصيانة وغيرها من الخدمات.

9- وقال عضو آخر في فريق المناقشة إن الخدمات مهمة أيضاً لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة بسبب التحولات الأخرى في قطاع الطاقة. فقد أدت عمليات إزالة الكربون من القطاع ورقمته إلى زيادة التكامل بين مصادر الطاقة المختلفة التي تُسهم في توليد الكهرباء. ويجري أيضاً الأخذ بلامركزية أكبر في إدارة الطاقة وصلت إلى مستوى الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية. وهذه اللامركزية تربط بين إدارة الطاقة على الصُّعد المحلية والوطنية والدولية. ويتطلب تحقيق تكامل مصادر الطاقة المختلفة ومستويات الإدارة معدات وخدمات جديدة. وتتكون المعدات من أجهزة مثل الألواح الشمسية ومولدات الطاقة الريحية والبطاريات والمركبات الكهربائية. وتتسم الخدمات بأهمية بالغة لتكثيف المعدات تبعاً للخصائص المحددة للبلد أو المنطقة، مثل مدى توافر الموارد الطبيعية، والطلب على الطاقة، والثقافة المؤسسية.

10- وقال عضو آخر في فريق المناقشة إن الانتقال في مجال الطاقة يمكن أن يتيح فرصاً تصديرية للبلدان النامية التي تتمتع بميزة نسبية في قطاعات خدمات معينة. فعلى سبيل المثال، يمكن للشركات أن تنشئ مراكز خدمات لمراقبة مرافق توليد طاقة الرياح والطاقة الشمسية في جميع أنحاء العالم مراقبة تُجرى عن بعد، عن طريق الوسائل الرقمية. وأضاف عضو آخر في فريق المناقشة أن مراكز الخدمات هذه يمكن هكذا أن تُسهم في تحسين كفاءة مشاريع الطاقة المتجددة. ويعتمد توفير خدمات المراقبة الرقمية هذه بطريقة مركزية على القدرات الرقمية.

11- وقال عضو آخر في فريق المناقشة إن الاقتصاد الإبداعي قد نما نمواً يُعتد به في إندونيسيا أثناء الجائحة، ما أدى إلى تسريع عملية التحول الرقمي. ويمكن رؤية أمثلة على ذلك من النمو في القوة العاملة في العديد من القطاعات الفرعية، مثل الأفلام، والرسوم المتحركة، والفيديو، والطهي، والاتصالات المرئية، والموسيقى، والتصوير الفوتوغرافي. وقال إن تعزيز الإطار السياسي والتنظيمي مهم في النهوض بالاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، بما في ذلك الكيفية التي يمكن بها لقطاعات الاقتصاد الإبداعي أن تُسهم في جهود خفض انبعاثات الكربون. ومن شأن تعزيز حقوق الملكية الفكرية والتعليم والتدريب المصمم خصيصاً للصناعات الإبداعية أن يساعد على إيجاد اقتصاد إبداعي مستدام مع ما يقدمه في الوقت نفسه من إسهام يتمثل في إيجاد اقتصاد منخفض الكربون.

12- وقال أحد أعضاء فريق المناقشة إن التجارة يمكن أن تحسّن إمكانية الحصول على الخدمات المتصلة بالانتقال إلى الطاقة المتجددة، عن طريق الاستعانة بمصادر أجنبية. وقال عضو آخر إن البلدان النامية تحتاج إلى إمكانية الحصول على الخدمات من أجل بناء القدرات ومتابعة فرص التصدير المتصلة بالاقتصاد الأخضر الجديد، بما في ذلك تحقيق الانتقال في مجال الطاقة. وعرض عضو آخر في فريق المناقشة مثلاً على مشاريع طاقة الرياح التي لا يمكن فيها تفكيك عنفات (توربينات) الرياح ويصعب إعادة تدويرها، بسبب عدم كفاية المتاح من الخدمات المطلوبة. ويمكن للتجارة أن تؤدي دوراً في توفير هذه الخدمات. وضرب أحد المشاركين مثلاً على خدمات التعديل التحديثي التي حوّلت الحافلات التي تعمل بالديزل إلى حافلات كهربائية. وجرى في إطار التعديل التحديثي الاستعاضة عن المحرك وناقل الحركة بالبطاريات، مع تغيير أماكن المكونات في الحافلة. وخفضت هذه الخدمات انبعاثات غازات الدفيئة، وعزّرت الاقتصاد الدائري ووفّرت مكاسب من انخفاض تكاليف الصيانة وانخفاض الاستثمار بالمقارنة باستيراد الحافلات الكهربائية. وسهّلت التجارة الاستثمارات المطلوبة وإمكانية الوصول إلى بعض المكونات.

13- وقال عضو آخر في فريق المناقشة إن تحرير التجارة وتجنب تشوهات النظام التجاري العالمي يطلقان العنان لما لتجارة الخدمات من إمكانات لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة. وقال عضو آخر إن مؤشر تقييم تجارة الخدمات الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يبين أن الحواجز التي تعترض تجارة خدمات التشييد ترتبط بارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة المنبعتة من قطاع الطاقة، وأن الحواجز التي تعترض تجارة الخدمات الهندسية ترتبط بانخفاض إنتاجية الطاقة.

14- ومن بين قطاعات الخدمات ذات الأهمية البالغة لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة، حدد أحد أعضاء فريق المناقشة خدمات البنية التحتية في بلده. وضرب عضو آخر في فريق المناقشة مثلاً على توليد الطاقة الكهروضوئية الشمسية ونقلها، وهو ما يتطلب خدمات التقييم، وتقديم المشورة، والبحث والتطوير، والتركييب، واللوجستيات، والتشييد، والاختبار، وإصدار الشهادات، والتشغيل، والصيانة، وإعادة التدوير. وقالت عضوة أخرى في فريق المناقشة إن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدها بالغة الأهمية لرقمنة شبكات الطاقة ورصدها.

15- وأشار عدة مندوبين إلى أن تعزيز الخدمات الرامية إلى تشجيع الانتقال العادل في مجال الطاقة يتطلب بناء المهارات والدراية الفنية في البلدان النامية. وقال بعض أعضاء فريق المناقشة إن تنمية القوة العاملة هي جزء من استراتيجيات بعض البلدان للنهوض بالانتقال في مجال الطاقة عن طريق تعزيز الخدمات. وقال بعض أعضاء فريق المناقشة إن الدور المتزايد للسلطات والمجتمعات المحلية، بسبب إضفاء اللامركزية على نظم الطاقة المتجددة، يتطلب توسيع نطاق بناء القدرات على الصعيد المحلي.

16- وقال أحد أعضاء فريق المناقشة إن الانتقال في مجال الطاقة في الاتحاد الأوروبي يجري تعزيزه عن طريق مواءمة الشبكات والعدادات الذكية. وفي حين أن معدات الطاقة موحدة المقاييس إلى حد ما ويتزايد الاتجار بها، فإن الخدمات التي تدعم قطاع الطاقة تواجه سياقات مؤسسية وتنظيمية مختلفة بشأن الطاقة، ولذلك يقل الاتجار بها. ومن شأن التلاقي بين قواعد حوكمة الطاقة أن يبسر التجارة في الخدمات ويشجع على إيجاد حلول للانتقال في مجال الطاقة تكون أقل تجزؤاً وتخصيصاً.

17- وعرضت عضوة أخرى في فريق المناقشة تجربة محطات الشحن الخاصة بشبكة الألواح الشمسية التابعة لشركتها، ما أسهم في استيعاب احتياجات السيارات الكهربائية. كما باعت الشبكة خدمات الشبكة، الأمر الذي زاد من استهلاك الطاقة المتجددة. ويمكن للشركة تطوير هذه الخدمات بسبب الوضوح التنظيمي بشأن الحاجة إلى الانتقال نحو السيارات الكهربائية. بيد أن هذه الخدمات قد استفادت أيضاً من اللوائح التي تحقق المواءمة في محطات الشحن منذ مرحلة مبكرة، وتدمج الشبكة وتستخدم برمجيات مفتوحة المصدر.

18- وأكد بعض أعضاء فريق المناقشة والمندوبين على أن بناء القدرات في مجال الخدمات لتعزيز الانتقال في مجال الطاقة يتطلب مزيجاً من السياسات المحلية والسياسات التجارية، مثل تعزيز القدرات التكنولوجية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون بين الأوساط الأكاديمية والصناعة، وتحقيق التكامل في سلاسل القيمة. وعرض أحد أعضاء فريق المناقشة التجربة المتعلقة باستراتيجية بلده للطاقة المتجددة، التي تركز على حفز الطلب، وزيادة الطاقة الصناعية عن طريق بناء المهارات والقدرات التكنولوجية، وتحسين التكامل في سلاسل القيمة. وتوجد حاجة إلى حوافز وسياسات تجارية، مثل ترويج الصادرات. وقال مندوب آخر إن التجارة في الخدمات تيسر سياسات أخرى، مثل بناء القدرات، والاستثمار، والتمويل، وتقاسم المعرفة، ودعم السياسات، ونقل التكنولوجيا.

19- وقال أحد أعضاء فريق المناقشة إن الانتقال في مجال الطاقة يتطلب الابتكار في قطاعات الخدمات ذات الصلة بغية تطوير تكنولوجيات جديدة، مثل طاقة المد والجزر وتخزين الطاقة. وأوضح

ممثلاً لأمانة الأونكتاد أن الخدمات مطلوبة أيضاً لإضافة قيمة بالموقع في سلسلة قيمة المعادن الحرجة. ويمكن أن تتكون إضافة القيمة هذه من الانتقال من استخراج الليثيوم فقط، إلى إنتاج مكونات خلايا البطارية أو بطاريات الليثيوم. وسيكون هذا التحول تنوعاً مرحباً به، وخاصة في حالة البلدان التي تعتمد على هذه السلع الأساسية. وتشمل الخدمات ذات الصلة لإضافة القيمة في الموقع البحث والتطوير، والخدمات الهندسية وخدمات البنية التحتية، مثل النقل واللوجستيات، والتدريب، والخدمات المالية والقانونية. وقال بعض المندوبين وممثل أمانة الأونكتاد إنه لكي تضيق البلدان النامية قيمة إلى مشاركتها في سلسلة قيمة المعادن الحرجة عن طريق الخدمات، يلزم تقديم المساعدة المالية والتكنولوجية والمساعدة المتعلقة ببناء الدراية الفنية من المجتمع الدولي، فضلاً عن الاستثمار. وقال أحد المندوبين إنه سيكون من المفيد الحصول على معلومات من الأونكتاد بشأن التحديد الكمي للاستثمارات اللازمة للارتقاء في سلاسل القيمة هذه.

20- وشدد أحد المندوبين على أن الابتكار في الخدمات يتطلب الاستثمار في القدرات البشرية، وهو أمر ضروري لجميع الخدمات التي تدعم الانتقال إلى الطاقة المتجددة. وهذه الخدمات تشمل الاختبارات التقنية وخدمات إعادة تدوير البطاريات للسيارات الكهربائية. وأضاف أحد أعضاء فريق المناقشة أن تحقيق إمكانات بناء قدرات ابتكارية في مجال الخدمات يتطلب صقل المهارات وإعادة صقلها، بينما أشار عضو آخر إلى أن بناء المهارات يتطلب الدعم عن طريق التعليم والتدريب الرسميين. وقال عضو آخر في فريق المناقشة إن التجارة تساعد في تعزيز الابتكار وبناء المهارات في قطاعات الخدمات، مثلاً عن طريق شبكات المهنيين. وقال عضو آخر في فريق المناقشة إنه يجري في الاتحاد الأوروبي السعي إلى تحسين المهارات عن طريق الربط الشبكي وتقاسم المعارف، مع وجود مركز معرفة للإبلاغ عن الموارد والتمويل المتاحين، وكذلك عن طريق نظام تعليمي منسق مع الحكومة والصناعة. ويسررت التجارة في الخدمات داخل الاتحاد الأوروبي تحسين المهارات عن طريق حرية تنقل مقدمي الخدمات.

21- وأشار بعض المندوبين ورئيس الدورة إلى أن اجتذاب الاستثمارات في الخدمات أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى أن مشاريع الطاقة المتجددة كثيفة رأس المال. وقالت عضوة في فريق المناقشة إن التصدي للتحدي المتمثل في اجتذاب الاستثمارات في الخدمات المشاركة في سلاسل قيمة السلع الأساسية يمكن أن يشمل بناء شراكات مع الشركات الرائدة في المراحل النهائية من سلسلة القيمة. ورأت أن السياسات والحوافز الأساسية في اجتذاب استثمارات القطاع الخاص. وفي حالة الخدمات التي تضيف قيمة إلى السلع الأساسية المستخدمة في إنتاج البطاريات، قال عضو آخر في فريق المناقشة إن اجتذاب الاستثمارات اللازمة يمكن أن ينطوي على شراكات مع مصنعي البطاريات أو، في المراحل النهائية، مع مصنعي السيارات. وأضاف المدير بالنيابة بالأونكتاد أن الخدمات تتطلب استثمارات ولكن تعزيز خدمات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والخدمات المالية له أيضاً فوائد بالنسبة إلى الاستثمارات الواردة في اتجاه تحويل الطاقة وتحويل السلع الأساسية إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى.

22- وقال بعض أعضاء فريق المناقشة إن التعامل مع مصارف التنمية يمكن أن يحشد الاستثمارات. وأشار عضو آخر إلى أن اجتذاب التمويل سيتطلب أن توفر الاستراتيجيات العامة لتعزيز الانتقال في مجال الطاقة فرصاً استثمارية جيدة تتماشى مع مصالح المستثمرين والمخاطر المقبولة. وشدد أحد المشاركين على أن اليقين القانوني مهم لتأمين هذه الاستثمارات. وقال أحد أعضاء فريق المناقشة إنه توجد حاجة إلى الاعتماد بدرجة أكبر على التمويل المختلط وإطلاق رأس المال من مستثمرين مثل صناديق الثروة السيادية والمكاتب العائلية. وشدد أحد المندوبين وعضو آخر في فريق المناقشة على أهمية المساعدة المالية بالنسبة إلى تعزيز الخدمات المفيدة لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة.

23- وقال أحد المندوبين إن الطاقة المتجددة، في ملاوي، تحتاج إلى الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، والمهارات، وتحسين أداء سلاسل القيمة. وقِيمت استراتيجيات الطاقة في البلد دور الخدمات. ويجري

استخدام التجارة في الخدمات لمعالجة النقص في التكنولوجيا وفي المهارات. ويهدف تحرير الخدمات إلى اجتذاب الاستثمارات، مع عدم وجود قيود على رأس المال الأجنبي. وطلب إلى الأونكتاد أن يساعد البلدان على تحديد الخدمات ذات الأهمية البالغة لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة وأن يساعد على قياس القدرة التوريدية المحلية وعلى وضع استراتيجيات بشأن كيفية تعبئة السياسة التجارية.

24- وأوضح أحد أعضاء فريق المناقشة أن تكنولوجيا الطاقة الشمسية المركزة، في مصر، تلتقط الحرارة من أشعة الشمس وتخزنها لإنتاج الكهرباء لاستخدامها ليلاً أو في الأيام الغائمة. ويؤدّي هذا النهج إلى زيادة موثوقية الطاقة بسبب سعة التخزين، ومعالجة قضايا التقطع في الطاقة المرتبطة عادة بأشكال أخرى من توليد الطاقة المتجددة وتعزيز فرص تصدير الطاقة. وعلى سبيل المثال، يمكن للتجارة أن تسمح لأوروبا بالاستفادة من الطاقة المتجددة المولدة في الأماكن ذات الشمس الوفيرة، مثل شمال أفريقيا، وبدون تقلبات في العرض بسبب التقطع. وستستفيد تجارة الطاقة هذه من خدمات نقل الكهرباء الموثوقة.

25- وقال عضو آخر في فريق المناقشة إنه يوجد في جنوب أفريقيا اتحاد لتخزين الطاقة يربط بين الجامعات ومراكز البحوث. وبمرور الوقت، حول هذا الاتحاد تركيزه من خدمات البحث والتطوير لسلاسل قيمة البطاريات إلى بناء المهارات. وأدت الشراكات مع الكيانات الأجنبية إلى تنمية القدرات والمهارات وريادة الأعمال لتقديم الخدمات المتعلقة بقطاع الطاقة.

26- وأوضح أحد المندوبين أن بعض المبادرات المتعلقة بالطاقة المتجددة، في المكسيك، تجتذب الاستثمارات في مجالات التشييد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما في ذلك تحليل البيانات)، والهندسة، والخدمات المالية. وللاستفادة من الروابط بين التجارة والابتكار، ينبغي أن تتجنب البلدان الحواجز التمييزية وأن تستخدم الاتفاقات التجارية لتيسير نقل التكنولوجيا. وينبغي أن ينصب التركيز على تطوير المهارات والتكامل الإقليمي والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأضاف أن القدرة على استخدام التجارة لدعم الابتكار في مجال الطاقة النظيفة، إلى جانب القدرة الحالية المتعلقة بتصنيع السيارات في البلد، يمكن أن تزيد من إنتاج البلد من السيارات الكهربائية.

27- وأشار بعض المندوبين إلى أن التجارة في الخدمات يمكن أن تدعم تقاسم المعرفة، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار، وهو ما يمكن أن يفعله دعم السياسات من التعاون الدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب ومن المساعدة التقنية ومن تعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق الانتقال العادل في مجال الطاقة. وقال عدة أعضاء في فريق المناقشة إن التعاون الدولي يسمح بتبادل أفضل الممارسات بشأن التحول إلى الطاقة المتجددة، وبالتعاون بشأن خدمات البحث والتطوير المطلوبة للتعبيل بالابتكار، وتعزيز فرص اعتماد المعايير الدولية، وبدعم التنسيق التنظيمي. وأشار عضو آخر في فريق المناقشة إلى أن التنسيق التنظيمي من شأنه أن يحسن الوصول إلى الخدمات والمهارات التي تتطلبها الخدمات. وطلب أحد المندوبين أن يواصل الأونكتاد استخدام اجتماعات الخبراء القادمة كمنبر لتقاسم المعارف.

28- وقال أحد أعضاء فريق المناقشة إن النهج الشامل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يدعم تحقيق الانتقال في مجال الطاقة. وتشمل العناصر القانونية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أحكاماً تتعلق بالمعايير ونقل التكنولوجيا وتنمية القدرات. ويجري أيضاً دعم الوصول إلى الأسواق والأطر التنظيمية للخدمات المالية وخدمات الاتصالات والنقل وخدمات نشاط الأعمال. واعتمدت أيضاً الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي جدول أعمال طموحاً للتجارة في الخدمات تشكل فيه الخدمات المتصلة بالطاقة أحد القطاعات ذات الأولوية في الجولة الأولى من المفاوضات. وتتراوح تغطية جدول الأعمال بين خدمات نشاط الأعمال المتصلة بتوزيع الطاقة، والاختبارات التقنية، وإصلاح الموقع، والاستشارات، وتشبيد محطات توليد الطاقة، والهندسة، والخدمات البيئية، ونقل الوقود. وسلط أحد المندوبين الضوء على أنه يلزم

بذل جهود كبيرة لخفض تكاليف الطاقة المولدة من مصادر متجددة. وقال إنه يمكن للأونكتاد أن يساعد بشأن هذه النقطة بالعمل مع شركاء دوليين آخرين.

29- وأوضح أحد أعضاء فريق المناقشة أن الاستراتيجية التجارية للاتحاد الأوروبي تدعم استراتيجيته للانتقال في مجال الطاقة. والعديد من الخدمات يدعم استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة. فعلى سبيل المثال، تُدعم طاقة الرياح البحرية بالخدمات المالية والهندسية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشحن الساحلي وخدمات الموانئ. كما أن الاستراتيجية التجارية تدعم هذه الخدمات وخدمات أخرى، مع التسليم برقمنة إمدادات الطاقة وبإضفاء الطابع الخدمي عليها. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، يشجع الاتحاد الأوروبي تحرير الخدمات، بما في ذلك عن طريق مبادرة بيان مشترك بشأن التنظيم المحلي ومبادرة مماثلة بشأن التجارة الإلكترونية. والسياسة التجارية للاتحاد الأوروبي واضحة في اعتبار أن الانتقال في مجال الطاقة هو أمر مدفوع بالخدمات والبيانات. وهكذا فمن المهم ضمان الأمن السيبراني وخصوصية البيانات، وتحقيق الاتساق بين الرقمنة وسياسات الطاقة. وفي هذا السياق، يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تعميم مسألة الانتقال في مجال الطاقة في المهام المتعددة الأطراف واتفاقات التجارة الحرة وإلى إدراج التزامات بتنفيذ اتفاق باريس في الاتفاقات التجارية الثنائية المعقودة مؤخراً. وأضاف عضو آخر في فريق المناقشة أن هذا هو الحال بالنسبة إلى جميع الاتفاقات التجارية الشاملة المستقبلية.

30- وأشار أحد المشاركين إلى أن اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي واليابان ييسر الانتقال في مجال الطاقة. ويغطي الاتفاق الرقمنة - اللازمة للشبكات الذكية - والطاقة ويؤكد على التعاون مع البلدان النامية من أجل التنمية الخضراء، ويوفر بالتالي إطاراً للتعاون عبر الحدود. ويمكن للتعاون الدولي أيضاً أن ييسر التمويل الأخضر والتعاون بين واضعي السياسات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص بشأن مبادرات الانتقال في مجال الطاقة.

31- ولاحظ بعض المشاركين أن التعاون الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ييسر إمكانية الحصول على الخدمات من أجل تحقيق الانتقال في مجال الطاقة. وقال أحد المشاركين إن إنتاج توربينات الرياح والاتجار بها، على سبيل المثال، يتطلبان، في جملة أمور، خدمات استشارية وخدمات تقييم وإدارة مشاريع وتدريب. ويبسّر التعاون والتجارة الإقليميان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحصول على هذه الخدمات وتعزيز القدرات الوطنية في مجال الطاقة المتجددة. وقال مشارك آخر إن التعاون الدولي يستفيد من شبكات خبراء الخدمات، مثل المنتدى العالمي للخدمات التابع للأونكتاد، ومن شبكات شركات الخدمات، مثل تلك التي تدعمها رابطة أمريكا اللاتينية لمصدري الخدمات.

32- ولاحظ بعض أعضاء فريق المناقشة أن التكامل الإقليمي ييسر دعم الخدمات المقدمة إلى الانتقال في مجال الطاقة. وأشار أحد أعضاء فريق المناقشة كذلك إلى أن خدمات البنية التحتية ضرورية لإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء. ومن شأن هذه السوق، التي يجري تصميمها، أن تزيد من نقل الكهرباء عبر الحدود، وأن تحسّن أمن الطاقة، وتخفّض تكاليف الطاقة، وتشجّع الاستثمارات في الطاقة المتجددة وزيادة نصيب مصادر الطاقة المتجددة في توليد الطاقة. وقال عضو آخر في فريق المناقشة إن نظام الربط الكهربائي لأمريكا الوسطى يكفل، في أمريكا اللاتينية، التجارة في خدمات نقل الطاقة بغية تحسين إمكانية الحصول على الطاقة واستقرارها على الصعيد الإقليمي، مع تزايد إدماج مصادر الطاقة المتجددة. ويقوم النظام على المساعدة التقنية والمالية، وكذلك على التعاون الدولي، لدمج أسواق الطاقة والبنية التحتية للطاقة.

33- وأبلغ المدير بالنيابة بالأونكتاد عن إحراز تقدم فيما يتصل بإنشاء فريق عامل غير رسمي معني بالبيانات المتعلقة بسياسات التجارة في الخدمات والتنمية. وهذا الفريق العامل غير الرسمي قد اجتمع لأول

مرة في حزيران/يونيه 2023، واقترح المشاركون إنشاء مستودع للبيانات يُتاح بصورة عامة. وكخطوات تالية، سيناقش الأونكتاد قضايا الموارد وسيضع خطة عمل. وقال أحد أعضاء فريق المناقشة من الأمانة إن الأونكتاد يضطلع أيضاً بأنشطة لبناء القدرات في مجال إحصاءات تجارة الخدمات. وسأل أحد المشاركين عن الكيفية التي يمكن بها لمنطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تستفيد من أنشطة الأونكتاد بشأن بناء القدرات من أجل التصدي للتحديات في مجال جمع البيانات وتصنيفها، وأعرب عن اهتمامه بنظام المعلومات الإحصائية للتجارة في الخدمات. ومن شأن تحسين البيانات المتعلقة بالتجارة في الخدمات أن يدعم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التفاوض بشأن بروتوكول الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأكد عضو فريق المناقشة من الأمانة أنه يمكن تصميم وتنفيذ مشروع في منطقة الجماعة عندما تتوفر الأموال.

34- وأكد أحد أعضاء فريق المناقشة على أنه لفهم اتجاهات الخدمات يلزم إيجاد بيانات بخصوص التجارة في الخدمات من أجل وضع السياسات على الرغم من صعوبة الحصول على البيانات. وأشار عضو آخر في فريق المناقشة أيضاً إلى أن البيانات توجّه السياسات التجارية التي يمكن أن تدعم التحول الهيكلي. وقال عضو فريق المناقشة من الأمانة إن الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات ضرورية تماماً ولكن يصعب تجميعها بسبب الطابع غير الملموس للخدمات. وقال عضو آخر في فريق المناقشة إن الصعوبة في تجميع البيانات تُعزى أيضاً إلى تعقد وضع وقياس استحداث القيمة غير المادية بدرجة متزايدة في جميع الصناعات بسبب إضفاء الطابع الخدمي عليها. وقال عضو آخر في فريق المناقشة إن التكلفة تشكل أيضاً تحدياً في تجميع البيانات المتعلقة بالتجارة في الخدمات. وقال عضو فريق المناقشة من الأمانة إن البلدان النامية تواجه تحديات أخرى في جمع بيانات تجارة الخدمات، مثل الافتقار إلى البنية التحتية والمعارف والترتيبات المؤسسية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

35- وقال أحد أعضاء فريق المناقشة إن البيانات المتعلقة بالتجارة في الخدمات تتطلب عدة تحسينات. ولا تزال البيانات المصنفة محدودة. وأشار عضو آخر في فريق المناقشة إلى أنه ستوجد حاجة إلى بيانات عن تدفقات التجارة الثنائية في الخدمات حسب القطاع بالنسبة إلى البلدان الأفريقية كأساس لإجراء بحوث بشأن تكاليف التجارة وتبويبها. وقال عضو آخر في فريق المناقشة إن بيانات تجارة الخدمات على مستوى الشركات محدودة ولكنها مهمة للمؤشرات المتصلة بتحقيق الانتقال في مجال الطاقة، مثل استهلاك الطاقة، في حين أشار أحد المندوبين إلى أن هذه البيانات مهمة أيضاً للمفاوضات التجارية. وقال أحد أعضاء فريق المناقشة إنه ينبغي دراسة الإحصاءات الجديدة لتجارة الخدمات. وينبغي أن تشمل هذه الإحصاءات مدخلات الخدمات المُدمجة، وتجارة القيمة المضافة، وتجارة الخدمات الممكنة رقمياً. وقال عضو آخر في فريق المناقشة إن فئة جديدة من خدمات التصنيع يمكن أن تستوعب التفاعل بين الخدمات والتصنيع. وأشار عضو آخر إلى أن إدراج فئة جديدة من الخدمات الخضراء يمكن أن يوفر معلومات مفيدة لاستراتيجيات الانتقال في مجال الطاقة.

36- وأشار أحد أعضاء فريق المناقشة إلى ضرورة وضع سياسات لتحسين بيانات التجارة في الخدمات. وتشمل الممارسات الجيدة وضع أحكام قانونية تقتضي من المصارف تقديم بيانات ميزان المدفوعات إلى المصارف المركزية والمعاهد الإحصائية الوطنية. ويتطلب نجاح هذه الممارسة بناء رأس مال سياسي وتسهيل الضوء على النتائج، مثل إيجاد قواعد بيانات أقوى. وشدد عضو آخر في فريق المناقشة على أن الحصول على مزيد من البيانات على مستوى الشركات يتطلب تعاوناً فيما بين الوكالات لتحسين تصميم السياسات الضريبية والحوافز. وأكد عضو آخر في فريق المناقشة وأحد المندوبين على أن المساعدة المالية ضرورية لدعم السياسات الرامية إلى تحسين بيانات التجارة في الخدمات في البلدان النامية.

جيم - الجلسة العامة الختامية

37- قدم الرئيس موجزاً للمناقشات، فقال إن الخبراء قد بحثوا زيادة دور التجارة في توسيع نطاق الحصول على الخدمات الضرورية للتحويل من الوقود الأحفوري إلى طاقة أكثر استدامة، كجزء من الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ. ويمكن أيضاً أن تسهم الخدمات في تحقيق التحويل والتنويع الهيكليين. ويواجه دور الخدمات في الانتقال في مجال الطاقة تحديات، وإن كان يمكن دعم هذا الدور بفعل تشجيع التجارة للابتكار في قطاعات الخدمات وعن طريق التعاون الدولي. وناقش الخبراء أيضاً قطاعات أخرى، مثل الاقتصاد الإبداعي والسياحة، يمكن أن تسهم في الحد من انبعاثات الكربون وفي دعم الانتقال في مجال الطاقة وأهداف التنمية المستدامة. وقال إنه يقترح أيضاً، بصفتها مندوباً، النظر في الاقتصاد الإبداعي وإسهامه في تحقيق الأهداف كموضوع مستقبلي. وذكر كذلك أن حكومة إندونيسيا ستقدم مشروع قرار ثانياً بشأن الاقتصاد الإبداعي في الدورة الثامنة والسبعين القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأعرب عن رغبته في الحصول على الدعم من البلدان الأخرى بشأن مشروع القرار.

38- وأكد أحد المندوبين من جديد أن وفده ووفداً آخر قد أوليا أهمية خاصة في الدورة لمسألة نقل التكنولوجيا والتمويل الكبير اللازمين لتنفيذ المشاريع في البلدان النامية. وأشار مندوب آخر إلى الافتقار إلى بيانات على مستوى الشركات بشأن التجارة في الخدمات؛ وإلى أنه توجد حاجة إلى البيانات، لأنه عن طريق التقدم التكنولوجي، يمكن لقطاع الخدمات أن ينمو في السنوات القادمة.

39- وأعربت المديرية بالنيابة لشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية في الأونكتاد عن تقديرها للمعارف والخبرات التي شارك بها الخبراء والمشاركون بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تعزز إنتاج الطاقة المتجددة وإمكانية الحصول عليها، فضلاً عن الخدمات الجيدة التي لا بد منها لتخطيط وتفعيل الانتقال في مجال الطاقة. وقالت إن الأونكتاد سيواصل العمل بشأن هذا الموضوع ومع الخبراء، وسيواصل تقاسم وتبادل المعلومات والخبرات والتحليلات.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

40- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 10 تموز/يوليه 2023، السيد فيبريان روديارد (إندونيسيا) رئيساً له والسيدة سارة نصر (لبنان) نائبة للرئيس - مقرر.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

41- في الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، اعتمد المندوبون في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوثيقة TD/B/C.I/MEM.4/28)، كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب؛

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل؛

3- دور التجارة والخدمات في تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار دعماً لانتقال منصف إلى الطاقة المستدامة؛

4- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم - اعتماد تقرير الاجتماع

(البند 4 من جدول الأعمال)

42- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في 12 تموز/يوليه 2023، أذن المندوبون في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات للمقررة، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الدورة.

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:

الصين	الاتحاد الروسي
العراق	إثيوبيا
غامبيا	إسبانيا
الفلبين	إندونيسيا
فييت نام	أنغولا
كابو فيردي	أوروغواي
كمبوديا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
لبنان	باراغواي
ليسوتو	البرازيل
ماليزيا	بربادوس
مدغشقر	بنما
المغرب	بيرو
المكسيك	تركيا
ملاوي	ترينيداد وتوباغو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	الجمهورية الدومينيكية
ناميبيا	جنوب أفريقيا
نيبال	دولة فلسطين
نيجيريا	زامبيا
نيكاراغوا	زمبابوي
الهند	سري لانكا
	شيلي

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
الاتحاد الأوروبي
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
جامعة الدول العربية

* تحتوي قائمة الحضور هذه على المشاركين المسجلين. وللحصول على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
 منظمة دول شرق البحر الكاريبي
 منظمة التعاون الإسلامي
 مركز الجنوب
 الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي

3- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
 اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
 اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
 مركز التجارة الدولية
 هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
 مكاتب المنسقين الإقليميين للأمم المتحدة
 الاتحاد البريدي العالمي
 المنظمة العالمية للملكية الفكرية

4- وكانت المنظمتان غير الحكوميتين التاليتان ممثلتين في الدورة:

الفئة العامة

الجمعية الدولية لوحة وثقة المستهلكين
 الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي.